

أهمية تقييم الأداء باستعمال التحليل المالي
دراسة تطبيقية في شركة مصفاة الزاوية لسنة 1994 إلى 1996
**The Importance of Performance Appraisal in the
Financial Analyses**
**Impercal study in Almust of Company for the year 1994
to 1996**

طه علي نايل

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الانبار

خالد عبدالله إبراهيم

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الانبار

الملخص:

تعد القوائم المالية بمثابة سجلات تاريخية بالإضافة إلى كونها سجلات ساكنة طالما أنها تعبر عن أحداث لفترة زمنية واحدة على الرغم من ان مستعملي القوائم المالية يهتمون باتجاه الأحداث خلال عدة فترات زمنية وتأسيساً على ذلك يعد تحليل القوائم المالية والذي يعطي فترة واحدة ذات فائدة محدودة. لذلك وضمن هذا البحث سيتم دراسة القوائم المالية لثلاث سنوات إذ يمكن الحكم على أداء الشركة بشكل أفضل وعليه فقد توصلت البحث الى ان هناك تحسين بنسبة التداول ونسبة السيولة السريعة للسنوات الثلاث ولكننا نرى ان هناك انخفاضاً في معدل دوران الأصول الثابتة وهذا يدل على عدم كفاءة الشركة في استعمال أصولها الثابتة او انه هناك استثمار زائد الحاجة في الأصول الثابتة. وهكذا في معدل دوران اجمالي الأصول، اما فيما يخص نسبة صافي الربح بعد الضريبة نرى هناك انخفاضاً وهذا يدل على ارتفاع التكاليف وانخفاض الإيرادات، وكذلك انخفاض معدل القوة الإيرادية ومعدل العائد الى حق الملكية وهذا يدل على عدم كفاءة الشركة في إدارة استثماراتها وعند النظر الى نتائج تحليل الرأي للميزانية نرى ان بنود المخزون والمدنيين والنقدية بارتفاع ملحوظ وهذا يعاب على الشركة لكونها غير كفوءة وغير قادرة على استغلال واستثمار هذه الأموال بمشاريع تعود إلى الشركة بأرباح إضافية ومن خلال النظر لنتائج التحليل الرأسي لقائمة الدخل نرى أن إيرادات النشاط الجاري لسنوات الدراسة أخذت بالانخفاض. أما فيما يخص التحليل الأفقي للميزانية لسنوات الدراسة نرى أن هناك زيادة في بنود الألات والمباني وانخفاضاً في الخصوم وحق الملكية سنة 1996. ونرى عند التحليل الأفقي لقائمة الدخل ان هناك انخفاضاً كبيراً في صافي الدخل قبل الضريبة وهذا يعود الى الزيادة الكبيرة في المصروفات الأخرى.

Abstract

Financial statements are considered as historical records in addition to being static records as long as they reflect on the events of one period of time despite the fact that the users of financial statements are interested in the direction of events during several periods of time and this is based on the analysis of financial statements and lists, which gives a single period of limited value. Therefore, in this research study will be financial statements for three years as can be judged on the performance of the company better and therefore find that there is research to improve the circulation and by the liquidity ratio of the fast three years, but we believe that

there is a decrease in the rate of rotation of the fixed assets and this indicates a lack of efficiency of the company the use of fixed assets, or that it is there when needed plus investment in fixed assets. Thus, the total asset turnover rate, either with regard to the proportion of net profit after tax, we believe there is a decrease, which proves that the high costs and declining revenues, as well as the revenue decline in the rate of force and the rate of return to the right of ownership and this indicates a lack of efficiency in the management of the company's investments. Looking at the results of the analysis of opinion of the budget we can see that the items of stock, debtors, cash, up significantly and that the company was criticized as incompetent and unable to exploit and invest these funds back to the projects in line with the company further. By examining the results of the analysis of the vertical list of the view that the revenue income of this activity for years, taking the decline. As for the horizontal analysis of the budget for years to study the view that there is an increase in the items of machinery, buildings, and a decrease in liabilities and property in 1996. We believe in the horizontal analysis of the list of income that there is a significant decrease in net income before tax and this is due to the substantial increase in other expenses

مشكلة البحث:

يتسم هذا العالم بالنمو المتسارع والتغير الكبير في ميادين الحياة كافة وقد كان للتطور العلمي والتكنولوجي الذي شهده العقد الأخير من القرن العشرين أثر كبير في تعميق استعمال النظم الحديثة والتقنيات المستعملة من أجل تحسين وتطوير كل ما يتعلق بالمنظمة. ومن خلال ما تقدم تكمن مشكلة الدراسة في تحديد أهمية تقييم الأداء واستعمال التحليل المالي في شركة مصفاة الزاوية من أجل التعرف على المركز المالي للشركة خلال السنوات 1994 - 1995 - 1996 والمقارنة بين هذه الفترات المالية من أجل تحديد أفضلية المركز المالي للشركة في ظل الظروف المترتبة عليها.

أهمية البحث:

يعد التحليل المالي أداة مهمة بيد الإدارة للتعرف على مدى ما تحققة الشركة من نتائج من خلال نشاطها الاعتيادي وبالتالي القدرة على تقييم ذلك النشاط والتعرف على نقاط القوة ودعمها والوقوف على نقاط الضعف ومعالجتها.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى دراسة القوائم المالية لشركة مصفاة الزاوية للسنوات الثلاث 1994 - 1995 - 1996 ومن ثم التوصل الى النتائج التي يمكن من خلالها تقييم أداء هذه الشركة من خلال استعمال بعض النسب المالية والتحليل الأفقي الرأسي لمعرفة وضع وموقف الشركة عينة الدراسة من إذ السيولة والربحية والنشاط ورأس المال وذلك خلال السنوات المذكورة وتقديم التوصيات اللازمة بشأن ذلك.

المقدمة:

يعدُّ التحليل المالي خطوة رئيسة وضرورية للمشروع فالقوائم المالية تحوي عدداً ضخماً من الأرقام التي تجمع يومياً من الدفاتر والسجلات والتي تمثل نشاط المشروع ويجب دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يمكن فهم مضمونها ومعرفة حالها ومركز المشروع والاستفادة في رسم الخطط وتوجيه السياسات من خلال دراسة قوائمها المالية وتفسيرها وتحليلها لغرض تحديد مواطن القوة والضعف فيها.

وكذلك يعد التحليل المالي من الادوات المهمة للإدارة المالية في المشروع وأساس سليم من أسس التخطيط المالي والرقابة المالية.

ومن خلال هذا البحث سيتم التركيز على استعمال النسب المالية في دراسة المركز المالي للمشروع في ضوء ما جاء من أرقام وبيانات في قوائمه المالية وتعكس هذه النسب العلاقة

المترابطة بين مبلغين مطلقين من المبالغ الواردة في القوائم المالية. وقد قسمت النسب المالية الى عدد من المجاميع تعكس كل مجموعة منها جانباً معيناً من جوانب المشروع . فبعضها يعكس وضعية السيولة في المشروع وخاصة امكانية تسديد التزاماته القصيرة الأجل والسبب الاخر يعكس ربحية المشروع وامكانية تسديد الالتزامات طويلة الأجل والآخر يعكس كفاءة ادارة الموجودات المتداولة والثابتة ومنها ما يعبر عن درجة مديونية المشروع وامكانية الاقتراض. وسيتم كذلك دراسة التحليل الأفقي والرأسي للمشروع إذ ينطوي التحليل المالي الأفقي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة أي زيادة او نقص هذه النسب بمرور الزمن وهذا النوع من التحليل يتصف بالديناميكية نظراً؛ لأنه يبين التغيرات التي تمت. اما التحليل الرأسي فينطوي على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر وذلك في تاريخ معين ومن ثم فهو تحليل يتصف بالسكون والثبات.

أولاً: تعريف التحليل المالي:

يعرّف التحليل المالي بأنه فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمنشأة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترات الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المنشأة عن فترة مقبلة. (حسين، 1980: 5) كما يعرف بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية الى كم اقل من المعلومات اكثر فائدة. (نور وعبد العال، 1988: 20) ويعرف على انه تفسير البيانات المالية لغرض اكتشاف مراكز القوة والضعف في المنشأة. (حنفي وقريناص، 1988: 85).

من خلال التعاريف أعلاه يمكن القول بان التحليل المالي: هو المعالجة المنظمة للبيانات الواردة بالقوائم المالية لغرض استخراج مؤشرات دورية ذات معنى ودلالة ر وتشخيص نتيجة اعمال المشروع والمركز المالي.

ثانياً: أهداف التحليل المالي

يهدف تحليل القوائم المالية الى تقديم اجابات على ثلاثة اسئلة محددة هي:

- ما مدى سلامة المركز المالي للوحدة الاقتصادية؟
- ما مدى ما تتميز به الوحدة من استقرار مالي؟
- ما هو موقف الربحية للوحدة؟

لكي يكون المركز المالية للوحدة سليماً يجب ان تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في تاريخ استحقاقها او تحليل القوائم المالية يمكن الحكم على مدى سلامة المركز المالي للوحدة وامكانية محافظتها على ذلك المركز السليم. وينعكس الاستقرار المالي على مقدرتها على الوفاء بما قد يكون هناك

من قروض وما يرتبط بها من فائدة وايضاً على سداد كوبونات ارباح الاسهم بصفة منتظمة اما الربحية فتقاس بمدى نجاح الوحدة في المحافظة على تنمية حقوق الملكية.

ثالثاً: خطوات التحليل المالي: يتم تحليل القوائم على ثلاث خطوات رئيسية هي: (حناوي وتوفيق، 1993: 210).

1. التصنيف

2. المقارنة

3. الاستنتاج

ويتناول القائم بعملية التحليل الأرقام التي تحويها القوائم المالية بالتصنيف أي يقوم بتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة من الأرقام الى جزئياتها التي تتكون منها ووضع هذه الجزئيات بعضها مع البعض الاخر في مجموعات محددة متجانسة والغرض الاساسي من الخطوة الاولى هو وضع المعلومات المالية والأرقام موضع التحليل في صورة تمكننا بالخطوة الثانية وهي المقارنة ففي هذه الخطوة يقوم المحلل بمقارنة الأرقام الجزئية ببعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية.

وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي بين الأرقام أما التصنيف والمقارنة فلا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمنشأة لمدة محاسبية واحدة بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية يضاف الى ذلك قد تمتد القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشأة واحدة في الصناعة نفسها.

ولا يقف اهتمامنا في التحليل المالي الى مجرد اكتشاف العلاقات بين الأرقام موضوع البحث والدراسة بل تستمر لمعرفة أسباب قيام هذه العلاقات مما يساعدنا في النهاية على العثور على أفضل الوسائل وعلاج المشكلات المختلفة وبهذا الشكل يمكن للإدارة المالية ان تحكم حكماً سليماً على المركز المالي للمنشأة ومن ثم تمكننا من تقدير امكانياتها ومقدرتها المالية.

رابعاً: القوائم المالية المستعملة في التحليل المالي:

إن القوائم المالية عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها والتي تصف المركز المالي للمشروع ومجموع الأنشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة محددة. ويمكن تعريفها بأنها مجموعة من الكشوف التي تحوي البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المشروع الاقتصادي وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة المشروع خلال فترة زمنية معينة.

وسوف نتناول بالدراسة قائمتي: المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة الدخل. إنَّ التعريف الذي ينسجم وموضوع التحليل المالي يبين الصلة الوثيقة بين المحاسبة والتحليل المالي هو ان

الميزانية قائمة تضم في أحد جوانبها الخصوم (مصادر التمويل) وتضم في الجانب الآخر جانب الخصوم (استعمالاتها).

وتعد قائمة الدخل إحدى القوائم المالية المهمة في المحاسبة وفي التحليل المالي لكونها تشكل مصدراً غنياً للبيانات التحليلية وهي عبارة عن كشف يبين مقدار الإيرادات والنفقات ومقدار الأرباح أو الخسائر للوحدة المحاسبية وقائمة الدخل تظهر التغيرات الناتجة عن العملية التي تمت خلال السنة المالية.

خامساً: تعريف النسب المالية وأنواعها:

هناك عدة تعريفات للنسب المالية منها:

بأنها علاقات بين بنود الميزانية بعضها ببعض أو بين بعض بنود الميزانية وبين بعض بنود حساب الأرباح والخسائر بقصد الكشف عن نقاط الضعف أو نقاط القوة في النواحي المالية وهو أمر يهتم به المقرضون كما يهتم به أصحاب الأموال. (الهوري، 1990: 41).

أو انها محاولة ليجاد العلاقة بين عنصرين خاصين بالمركز المالي للمنشأة. ان فحص أي عنصر من عناصر القوائم المالية لا يقل في حد ذاته على شيء مهم ولن تظهر أهمية هذا العنصر الا اذا تم مقارنته بغيره من الأرقام او اذا نسب إليه. (الحيالي، 1991: 56). ويمكن تصنيف النسب المالية الى أربع مجموعات وهي:

1. النسب التي تقيس القدرة على أداء الالتزامات القصيرة الأجل (نسب السيولة)
2. نسب النشاط
3. نسب رأس المال
4. النسبة التي تقيس الربحية والعائد

وسيقصر هذا البحث على التطرق الى بعض النسب ضمن هذه المجموعات الاربعة والتي ستستعمل في الجانب التطبيقي وهي:

أ. نسبة التداول: وتستخرج هذه النسبة بقسمة الاصول المتداولة على الخصوم المتداولة وتستعمل لاختبار مبدئي لمعرفة مقدرة المنشأة على مقابلة ديونها الجارية دون مشاكل وتعد 1:2 نسبة نموذجية لنسبة التداول ويتوقف الاعتماد عليها بصفة أساسية للحكم على معرفة المنشأة على سداد ديونها وان قياس السيولة في العلاقة بين الأصول والخصوم المتداولة وليس الفرق بينها ومن ثم فان نسبة التداول وليس مقدار صافي راس المال العامل يعد مؤشراً على مدة قدرة المنشأة على سداد ديونها الجارية وتحسب نسبة التداول وكما يأتي:

الأصول المتداولة

= نسبة التداول

الخصوم المتداولة

ب. نسبة السيولة السريعة: تستخرج هذه النسبة بقسمة النقدية في الصندوق والبنوك والاستثمارات قصيرة الأجل على الخصوم المتداولة وهذه النسبة تمثل مؤشراً للسيولة ولا تأخذ في نظر الاعتبار كلاً من حسابات العملاء وأوراق الفيض والمخزون في نهاية الفترة المالية والنسب المقبولة في هذه الحالة 1:1 وتحسب هذه النسبة كما يأتي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقدية} + \text{الاستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الخصوم المتداولة

ت. معدل دوران مجموع الأصول: يهدف هذا المعدل الى قياس مدى النقص او الزيادة بالاستثمار في مجموع الاصول. ويشير انخفاض هذا المعدل على عدم استغلال المنشأة لكامل أصولها، أي: إنَّ هناك زيادة غير مستغلة في الأصول. وبدل زيادة هذا المعدل الى نقص الاستثمار في الأصول او الاستعمال الفعال لها وبحسب هذا المعدل بقسمة صافي المبيعات السنوية على مجموع الأصول وكما يأتي:

صافي المبيعات

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

مجموع الأصول

ث. معدل دوران الأصول الثابتة: يهدف هذا المعدل الى قياس معدل استثمار اموال المنشأة في الاصول الثابتة وبمقارنة عدد مرات دوران الاصول الثابتة بالاعوام السابقة ومعدلات المنشآت المماثلة في النشاط يتضح مدى استعمال المنشأة لأصولها الثابتة فزيادة هذا المعدل يعني شدة استغلال المنشأة لأصولها الثابتة مما يتطلب ضرورة زيادة الاستثمار في الاصول الثابتة كما ان معدل الدوران المنخفض يعني ان هناك زيادة غير مرغوب فيها في الاستثمار بالاصول الثابتة ويستخرج هذا المعدل كما يأتي:

صافي المبيعات

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}}$$

مجموع الأصول الثابتة

ج. معدل العائد على حقوق الملكية: يوضح لنا هذا المعدل العائد الذي يمكن تحقيقه على رأس المال المملوك ويتم التوصل الى هذا المعدل عن طريق قسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع حقوق الملكية. ان ارتفاع هذا المؤشر يعني تحسين ربحية المشروع من وجهة نظر مالكيها وهم أصحاب المصلحة الأساسية فيه والذين تحملوا المخاطرة ويستخرج كما يأتي:

صافي الربح بعد الضريبة

معدل العائد على حقوق الملكية =

حقوق الملكية

ح. القوة الإيرادية: تعد هذه النسبة من أفضل النسب التي تستعمل لقياس ربحية العمليات ولاسيما عند المقارنة بين المنشآت التي تختلف اختلافاً كبيراً في مقدار الأصول العاملة التي تمتلكها. فالإرباح التي تحققها المنشأة من عملياتها يجب ان تكون كافية وتسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على تلك الأصول التي تستعملها لتنفيذ عملياتها وتستخرج القوة الإيرادية بقسمة صافي ربح العمليات على مجموع الأصول المشتركة في العمليات وكالاتي:

صافي ربح العمليات

صافي المبيعات

القوة الإيرادية = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المشتركة في العمليات}} \times$

صافي المبيعات

مجموع الأصول المشتركة في العمليات

يقصد بصافي ربح العمليات صافي المبيعات مطروحاً منها بنود التكاليف اللازمة كافة لتوليد هذه المبيعات بمعنى آخر يقتضي حساب صافي ربح العمليات عدم الأخذ في الحسبان عناصر الإيرادات والمصروفات التي لا تتعلق بالعمليات العادية للمشروع ومن أمثلتها فوائد الاستثمارات في الأوراق المالية وفوائد القروض والضريبة المستحقة اما بالنسبة للأصول المشتركة في العمليات فيقصد بها جميع الأصول باستثناء الأصول المؤجرة للغير. (حنفي ومصطفى، 1990:

130)

سادساً: التحليل الأفقي والرأسي:

يتم تحليل الميزانية العمودية بالمقارنة افقياً ورأسياً وينطوي التحليل المالي الأفقي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة أي زيادة او نقص هذه النسب بمرور الزمن وهذا النوع من التحليل يتصف بالديناميكية نظراً لأنه يبين التغيرات التي تمت.

اما التحليل الراسي فينطوي على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر وذلك في تاريخ معين ومن ثم فهو تحليل يتصف بالسكون والثبات. (توفيق والشريف، 1984: 145)

وهنا النوعان من التحليل الأفقي والرأسي يكونان اساس التحليل المالي الحديث ومن ثم فمن الأهمية بمكان ان يكون القائم بالتحليل مهماً باهمية كل نوع وليس هناك تضارب بها فكل نوع يقدم معلومات خاصة ومفيدة لذا ينبغي استعمالها للحصول على تحليل كامل وعلى الرغم من ذلك فإن مجرد احتساب النسب المئوية لا يكفي فالمحلل يستعمل هذه النسب المئوية كمؤشرات وبالتالي ينبغي عليه تفسيرها وتحديد ما إذا كانت هذه التغيرات مرضية او غير مرضية.

التحليل الرأسي تقتضي كل طريقة احتساب كل عنصر من عناصر قائمة الدخل لنسبة من

المبيعات (المبيعات 100%) وكل عنصر من عناصر الميزانية لنسبة من مجموع الأصول

(مجموع الاصول 100%) وتقارن هذه النسبة من سنة لأخرى. ويتم احتساب نسبة التغير وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التغير} = 100 \times \frac{\text{قيمة العنصر المراد توزيعه النسبي}}{\text{قيمة مجموع العناصر}}$$

التحليل الأفقي توضع الأرقام المتعلقة بسنتين ماليتين أو أكثر جنباً إلى جنب ويحسب التغير النسبي من سنة لأخرى وبذلك يمكن اكتشاف مواطن الضعف والقوة واستنتاج ما إذا كان التغير مقبولاً أم لا.

وتحسب قيمة التغير كما يأتي:

قيمة التغير = قيمة العنصر في السنة الثانية [سنة المقارنة - قيمة العنصر في السنة الأولى (سنة الأساس)]
أي أن:

$$\text{نسبة التغير} = 100 \times \frac{\text{قيمة التغير}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}}$$

نتائج التحليل لسنوات الدراسة باستعمال النسب المالية:

سنة 96	سنة 95	سنة 94	النسبة	
1:9,03	1:8,6	1:8,8	نسبة التداول = مج الأصول المتداولة ————— مج الخصوم المتداولة	1.
1:7,5	1:7,4	1:7,6	نسبة السيولة السريعة = مج الأصول المتداولة - المخزون ————— مج الخصوم المتداولة	2.
0,93مرة	0,97مرة	1,1 مرة	معدل دوران الأصول الثابتة = إجمالي إيرادات النشاط التجاري ————— مج الأصول الثابتة	3.
0,17مرة	0,17مرة	0.18 مرة	معدل دوران الأصول = مج إيرادات النشاط التجاري	4.

ان هذه النسب لازالت مرتفعة وهذا يعني ان للشركة القدرة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل دون اللجوء الى بيع أو تصفية المخزون.

3. اما بالنسبة لمعدل دوران الاصول الثابتة فانه اخذ في الانخفاض ان لم نقل حققت معدلات ثابتة تقريباً وهذا يدل على عدم كفاءة الشركة في استغلال اصولها الثابتة او الاستثمار الزائد عن الحاجة في الاصول الثابتة وهذا المعدل يشير الى ان كل دينار مستثمر في الاصول الثابتة يساهم في توليد مبيعات معينة ومن خلال نتائج التحليل لهذا المعدل نرى ان معدل الدوران متقارب إذ بلغ (1,1، 0,97، 0,93 مرة) أي ان كل دينار مستثمر في الاصول الثابتة البالغة لسنوات الدراسة على التوالي (41394905، 45152542، 45128206) قد حقق ايراداً من النشاط العادي على التوالي (46622840، 43891987، 41850317)

4. معدل دوران اجمالي الاصول إذ تم احتسابه بقسمة صافي الايرادات على مجموع الاصول وهذا المعدل يقيس مدى كفاءة الادارة في استغلال تلك الاصول فانخفاض هذا المعدل دليل على عدم استغلال الاصول استغلالاً جيداً أي ان هنالك زيادة لا حاجة لها في الاستثمار بالاصول وقد كانت نتائج التحليل لسنوات الدراسة على التوالي (0,17، 0,18، 0,17 مرة) أي ان كل دينار مستثمر في أصول الشركة البالغة لسنوات الدراسة الثلاثة (254807448، 261936328، 251838520، تولد عنها مبيعات قدرها، 46622840، 43891987، 41850317) على التوالي فنرى هناك انخفاضاً مستمراً في مبيعات الشركة وهذا يدل على عدم كفاءة الادارة في استغلال الأصول.

5. كما نلاحظ هنا من نتائج التحليل لنسبة صافي الربح بعد الضريبة انها آخذة في الانخفاض في سنة 1995 عما كانت عليه في سنة 1994 أما في سنة 1996 فقد حققت خسارة فارتفاع هذه النسبة يعني اتجاه ربحية الشركة نحو الزيادة باعتباره يمثل الصافي بعد طرح كافة المصاريف والضريبة ولكن وضع الشركة كما هو واضح من نتائج التحليل فان ربحيتها تنخفض وتحقق خسائر نتيجة ارتفاع التكاليف وانخفاض الايرادات.

6. تستعمل القوة الايرادية في قياس ربحية العمليات إذ إن الأرباح التي تحققها الشركة من عملياتها يجب ان تسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على تلك الاصول ويقصد بصافي ربح العمليات هو صافي المبيعات مطروحاً منها كافة بنود التكاليف لتوليد هذه المبيعات ويقتضي حساب صافي ربح العمليات عدم الاخذ في الحسبان عناصر الايرادات والمصروفات التي لا تتعلق بالعمليات غير العادية للمشروع مثل فوائد الاستثمارات في الاوراق المالية وفوائد الضريبة والقروض المستحقة اما بالنسبة لاصول الشركة في العمليات فيقصد بها جميع الاصول عدا الأصول المؤجرة للغير والأصول التي تمثل استثمارات

فرعية لا ترتبط بالعميات الرئيسية كالأستثمار في الأوراق المالية وتقوم فكرة القوة الإيرادية

على ان قدرة الشركة على توليد الأرباح هي محصلة عنصرين رئيسين هما:

- قدرة الأصول على توليد المبيعات.
- معدل العائد على كل دينار واحد من المبيعات وتتوقف ربحية الشركة على معدل دوران الأصول وعلى حافة ربح العمليات وبحسب كالأتي:

$$\frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المشتركة في العمليات}} = \text{القوة الإيرادية} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{مجموع الأصول المشتركة في العمليات}}$$

من خلال الاطلاع على قوائم الشركة نرى ان ليس هناك استثمارات في الأوراق وكذلك ليس عليها أي استحقاقات ضريبية او اية فوائد على القروض وعليه فقد تم أخذ إجمالي إيرادات النشاط الجاري وكان معدل القوة الايرادية على التوالي كالأتي 0,3%، 0,2%، (2,3%) ومن خلال النتائج يمكن القول ان الشركة غير كفوءة في استعمال الأصول الثابتة لها ولا تحقق الزيادة في المبيعات.

7. معدل العائد على الملكية يتم حسابها بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية إذ ان الشركة في سنة 94 قد حققت صافي ربح بعد الضريبة قدره 1337008 وفي سنة 95 قدره 109490 اما في سنة 96 فقد حققت خسائر وقدرها 3925729 ، 228909993 وبعد التحليل والذي كانت نتائجه على التوالي (0,6%، 0,1%، 1,7%) نلاحظ هنا ان هذا المعدل في كل سنة ينخفض عما كان عليه في السنة التي تسبقها وهو ما يؤكد على عدم كفاءة الشركة في ادارة استثماراتها .

التحليل الرأسي للميزانية العمومية لسنوات الدراسة

سنة 1996		سنة 1995		سنة 1994		البيان
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
%0,795	2,000,904	%0,764	2,000,904	%0,785	2,000,904	أراضي وتحسينات
%0,166	418,178	%0,160	418,178	%0,164	418,178	بلاطين حفاز
%0,436	1,097,568	%0,247	647,152	%0,272	693,998	طرق وسياجات
%3,081	7,758,094	%1,952	5,112,262	%2,214	5,641,448	مباني (صناعية، ادارية، سكنية)
%8,015	20,184,377	%4,282	11,216,945	%3,975	10,127,751	آلات ومعدات
%0,022	54,551	%0,032	83,020	%0,044	112,184	الميناء والمعدات البحرية
%0,163	411,748	%0,284	744,352	%0,451	1,149,807	سيارات ومعدات متحركة
%1,96	2,759,585	%0,406	1,064,699	%0,395	1,006,280	اثاث ومعدات مكتبية
%0,003	6,620	%0,004	9,676	%0,005	12,731	مصاريق ما قبل الانتاج
%4,144	10,436,581	%9,107	23,855,345	%7,940	20,231,624	مشروعات تحت التنفيذ
%18,000	45,128,206	%17,000	45,152,542	%16,00	41,394,905	مجموع الأصول الثابتة
%14,016	35,297,393	%12,090	31,667,648	%12,130	30,909,214	المخزون
%1,348	3,395,117	%1,055	2,763,444	%0,048	123,246	اعتمادات مستندية
%0,240	603,154	%0,501	1,313,553	%0,536	1,366,642	اوامر شراء خارجية
%41,364	104,170,297	%44,746	117,204,862	%49,855	127,034,425	المدينون
%0,616	1,550,475	%0,356	931,318	%0,348	887,635	حسابات مدنية
%0,131	330,098	%0,129	338,951	%0,109	277,896	امانات للموردين
%0,004	9,212	%0,005	13,460	%0,001	3,704	العهد
%24,363	61,345,568	%23,880	62,550,550	%20,725	52,809,781	التقديرة
%82,000	206,710,314	%85,000	216,783,768	%84,000	213,412,543	مجموع الأصول المتداولة
%20,676,314	251,838,520	%100,000	261,936,328	%100,000	254,807,448	مجموع الاصول

التحليل الرأسي للميزانية لسنوات الدراسة

البيان	سنة 1996		سنة 1995		سنة 1994	
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
راس المال	%34,586	87,100,000	%33,252	87,100,000	%34,183	87,100,000
التمويلات	%5,221	13,148,195	%9,340	24,463,687	%9,601	24,463,687
الاحتياطيات	%42,229	106,399,474	%37,834	99,101,226	%36,530	93,082,285
الأرباح والخسائر	%2,536	6,387,165	%3,933	10,302,894	%2,974	7,578,233
المخصصات	%6,304	15,875,159	%6,086	15,941,095	%7,262	18,503,356
الدائنون	%1,548	3,899,376	%2,536	6,643,268	%2,144	5,463,990
حسابات الدائنة	%7,425	18,699,054	%6,889	18,045,207	%7,197	18,838,001
أصحاب أمانات	%0,131	330,097	%0,129	338,951	%0,109	277,896
مجموع الخصوم	%100,000	251,838,520	%100,000	261,936,328	%100,00	254,807,448

التعليق على نتائج التحليل الرأسي للميزانية لسنوات الدراسة

من خلال التحليل الرأسي للميزانية للسنوات الثلاثة تم التوصل الى النتائج الآتية:

1. لوحظ ان نسبة الاصول المتداولة بلغت 84% لسنة 94 وهذه النسبة تعود الى زيادة المدينين وقدره 49% وكذلك النقدية بنسبة 20,72% والمخزون بنسبة 12,130% اما في سنة 95 كانت النسبة 85% ويعود هذا نتيجة الارتفاع في المخزون والمدينين والنقدية بنسب 14%، 41%، 24% على التوالي.
2. نلاحظ هنا أن الاصول الثابتة كانت نسبة الزيادة فيها 16%، 17%، 18% على التوالي وهذا الارتفاع يعود الى ارتفاع نسبة المباني الصناعية والآلات والمعدات ومشروعات تحت التنفيذ بنسب قدرها 2,21%، 3,97%، 7,94% على التوالي هذا في سنة 1994. أما في سنة 95 كانت 3,08%، 4,14% على التوالي.
3. كما نلاحظ من الجدول ان قيمة الاصول الثابتة اقل من قيمة الاصول المتداولة وهذا الارتفاع في الاصول المتداولة كان نتيجة ارتفاع قيمة المخزون وكانت على التوالي (30,909,214 _ 31667,648 _ 35297393) والمدينين 127,034,425 ، 117,204,862 _ 104,170,297 ، والنقدية، 52809,781 _ 62,550,550 ، 61,345,568، وارتفاع قيمة هذه البنود يدل على عدم كفاءة ادارة الشركة وعدم استغلال واستثمار هذه الاموال بمشاريع تعود على الشركة بارباح معينة.

التحليل الرأسي لقائمة الدخل لسنوات الدراسة

1996		1995		1994		البيان
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	الأصول
%60,41	2528064	%56,47	24785026	% 48,34	22535276	رسوم تكرير النفط الخام
%0,36	149542	%0,46	200051	% 0,58	269861	رسوم تحسين البنزين الحراري
%4,63	1936692	%3,99	1751502	% 3,75	1747587	رسوم تصنيع الخام مصنع اسفلت الزاوية
%2,24	938831	%4,05	1777340	% 5,91	2755185	رسوم تصنيع الخام مصنع اسفلت بنغازي
%32,36	13543206	%35,04	15378067	% 41,43	19134929	مبيعات مصنع خلط وتعبئة الزيوت
%100,00	41850317	%100,00	43891987	% 100,00	46622840	إجمالي إيرادات النشاط الجاري
						يطرح تكاليف الإنتاج والتشغيل:
%27,52	11517179	%25,71	11284122	% 23,52	10964674	رواتب وتكاليف عمل اخرى
%0,86	358903	%0,84	366977	% 0,65	304374	تأمينات
%0,89	372113	%0,81	357175	% 0,79	368561	عملات طبية
%8,64	3617657	%7,06	3098843	% 7,158	3333931	ايجارات معدات وعمليات تقاعدية
%1,17	489094	%21,96	235005	% 0,85	395998	مصاريف تدريب وتطوير
%26,91	11261980	%41,08	9638289	% 20,75	9672626	الاستهلاك
%42,50	17787880	%27,78	18031674	% 36,88	17192931	مواد مباشرة وغير مباشرة
%5,27	2204642	%27,78	12195313	% 27,97	13039463	مصروفات ادارية وعمومية
%113,76	47609448	%99,06	43479861	% 98,30	45831722	اجمالي تكاليف الانتاج والتشغيل
%13,76	5759113-	%0,94	412126	% 1,70	791118	صافي دخل الانتاج والتشغيل
%8,51	3651502	%6,58	2888988	% 6,45	3006913	يضاف إيرادات اخرى
%4,11	1718098	%7,05	3095050	%6,45	170030	يطرح مصروفات اخرى
%0,00	3915729-	%0,00	206063	%7,78	3628001	صافي الدخل قبل الضريبة
%9,36-	0	%0,74	96573	%4,91	2290993	يطرح مخصص الضريبة
%9,36	3915724-	%0,22	109490	%2,87	1337008	صافي الدخل السنوي

التعليق على نتائج التحليل الرأسي لقائمة الدخل لسنوات الدراسة:

نلاحظ من خلال التحليل أن إجمالي إيرادات النشاط الجاري لسنوات الدراسة الثلاثة أخذنا

بالانخفاض

إذ بلغ (46622840، 43891987، 41850317) على التوالي، وكما نلاحظ زيادة إجمالي

تكاليف الانتاج والتشغيل سنة 96 عنه في سنة 94، 95 إذ بلغت التكاليف وعلى التوالي

(45831722، 43479861، 47609448) ديناراً. وهذا مما أدى الى تعرض الشركة موضوع

الدراسة للخسارة لسنة 96 إذ بلغ صافي دخل الانتاج والتشغيل خسارة بمبلغ 5759131 وبالرغم

من إضافة بعض الإيرادات الأخرى من النشاط غير العادي وطرح المصاريف التي تتعلق

بالنشاط غير العادي حققت الشركة صافي دخل قبل الضريبة خسارة بلغت (3915729) ديناراً.

التحليل الأفقي للميزانية لسنتي: 94 - 95

البيان	سنة 94	سنة 95	الزيادة أو النقص	النسبة
الأصول:				
أراضي وتحسينات	2,000,904	2,000,904	-	0,00%
بلاطين حفاز	418,178	418,178	-	0,00%
طرق وسياجات	693,998	647,152	(46,846)	(6,75)%
مباني (صناعية، إدارية، سكنية)	5,641,448	5,112,262	(529,186)	(9,38)%
آلات ومعدات	10,127,751	11,216,945	1,089,194	10,75%
الميناء والمعدات البحرية	112,184	83,020	(29,164)	(26,00)%
سيارات ومعدات متحركة	1,149,807	744,352	(405,455)	(35,26)%
أثاث ومعدات مكتبية	1,006,280	1,064,699	58,419	5,81%
مصاريف ما قبل الانتاج	12,731	9,676	(3,055)	(24,00)%
مشروعات تحت التنفيذ	20,231,624	23,855,354	3,623,730	17,91%
مجموع الأصول الثابتة	41,394,905	45,152,542	3,757,637	9,08%
المخزون	30,909,214	31,667,648	758,434	2,45%
اعتمادات مستنديه	123,246	2,763,444	2,640,198	2142,22%
أوامر شراء خارجية	1,366,642	1,313,553	(53,089)	(3,88)%
المدينون	127,034,425	117,204,862	(9,829,563)	(7,74)%

حسابات مدنية	887,635	931,813	43,683	%4,92
أمانات للموردين	277,896	338,951	61,055	%21,97
العهد	3,704	13,460	9,756	%263,39
النقدية	52,809,781	62,550,550	9,740,769	%18,45
مجموع الأصول المتداولة	213412543	216,783.786	3,371,243	%1,58
مجموع الأصول	245,807,448	261,936,327	7,128,879	%2,80

الخصوم:				
راس المال	87,100,000	87,100,000	-	0
التمويلات	24,463,687	24,463,687	-	0
الاحتياطيات	93,082,285	99,101,226	6,018,941	%6,47
الأرباح والخسائر	7,578,233	10,302,894	2,724,661	%35,95
المخصصات	18,503,356	15,941,095	(2,562,261)	(%13,85)
الدائنون	5,463,990	6,643,268	1,179,278	%21,58
حسابات دائنة	18,338,001	18,045,207	(292,794)	(%1,60)
أصحاب أمانات	277,896	338,951	61,055	%21,97
مجموع الخصوم	254,807,448	261,936,328	7,128,880	%2,80

التعليق على نتائج التحليل الأفقي للميزانية لسنتي 94 - 95:

نلاحظ أن مجموع الأصول قد زادت في سنة 95 عما كانت عليه في سنة 94 بنسبة %2,80 وبمبلغ قدره 7,128,880 ويعود سبب ذلك إلى زيادة الاعتمادات المستندية إذ بلغت الزيادة بمبلغ (2,640,198) وكذلك الزيادة في النقدية التي تمتلكها الشركة بمبلغ قدره (9,790,769) وتشكل نسبة (%18,45) وانخفاض في المدينين بمبلغ قدره (9,839,563) ونسبة (%7,74) في سنة 95 عما كانت عليه سنة 94 وهذا يدل على أن الزيادة التي حصلت في إجمالي الأصول ترجع إلى الزيادة في الآلات ومعدات بمبلغ قدره (1,089,199) وبنسبة قدرها (%10,75) وكذلك الزيادة في مشروعات تحت التنفيذ بمبلغ (3,623,730) وبنسبة (%17,91). أما بالنسبة لمجموع الخصوم وحق الملكية فزادت بنسبة %2,80 وبمبلغ (7128,880) وهذا يعود إلى الزيادة في الأرباح والخسائر بنسبة %35,95 إذ بلغ (2,724,661) والزيادة في

حساب الدائنين البالغ (1779278) والزيادة في الاحتياطيات البالغة (6,018,941) وبنسبة 6,47%.

التعليق على نتائج التحليل الأفقي للميزانية 65 - 96 :

نرى من خلال التحليل الأفقي للميزانية والتغيرات بين سنة 95 - 96 نرى أن الأصول الثابتة انخفضت بنسبة بسيطة (0,05%) وهذا يعود إلى النقص الحاصل في مشروعات تحت التنفيذ بمبلغ (13418773) أي بنسبة 56%. وهذا النقص يقابله زيادة في قيمة الآلات والمعدات والمباني وأثاث ومواد مكتتبية بالمبالغ (8,967,432 ، 2645832 ، 1,694886) على التوالي وبنسب قدرها (79,95% ، 51,75% ، 159,19%) وبهذا كانت نسبة النقص في الأصول الثابتة بسيطة.

أما فيما يتعلق بالأصول المتداولة فقد انخفضت بنسبة 4,65% وسبب هذا الانخفاض هو الانخفاض في النقدية إذ بلغ (1,195,982) ديناراً بنسبة 1,91% والانخفاض في المدينين إذ بلغ (13034565) وبنسبة قدرها 11,12%.

أما الخصوم وحق الملكية فقد بلغ الانخفاض في سنة 96 عما كانت عليه في سنة 95 بمبلغ قدره (10097808) وبنسبة قدرها (3,86%).

التعليق على نتائج التحليل الأفقي لسنتي: 94 - 95

يتضح من قائمة الدخل إن إجمالي الإيراد قد انخفض في سنة 95 بنسبة 5,86% عما كانت عليه في سنة 1994 إذ بلغت الإيرادات (46622840) ، (43891987) على التوالي ونلاحظ وعلى الرغم من انخفاض إجمالي تكاليف الإنتاج والتشغيل لسنة 94 إذ بلغ الانخفاض بمبلغ (2351861) ديناراً أي بنسبة 5% لكننا نلاحظ انخفاض في صافي دخل الإنتاج والتشغيل بمبلغ (37899) أي بنسبة 48% تقريباً ونلاحظ انه بعد إضافة الإيرادات الأخرى وطرح المصاريف الأخرى نرى أن صافي الدخل قبل الضريبة انخفض بمبلغ (3421938) ديناراً أي بنسبة 94% وهذا الانخفاض الكبير في صافي الدخل قبل الضريبة يرجع إلى الزيادة الكبيرة في المصروفات الأخرى والتي بلغت (2925020) ديناراً.

التعليق على نتائج التحليل الأفقي لقائمة الدخل لسنتي: 95 - 96

من خلال التحليل الأفقي لقائمة الدخل لسنة 95 / 96 نرى أن إجمالي الإيرادات انخفض في سنة 96 بمبلغ (201424) وبنسبة 4,65% وقابل انخفاض الإيرادات زيادة التكاليف (4129587) ديناراً وبنسبة 9,5% وهذا أدى إلى انخفاض صافي الربح قبل الضريبة بمبلغ (4121792) ديناراً.

ويعود سبب هذا الانخفاض إلى:

1. انخفاض التمويلات بمبلغ (11315492) ديناراً وبلغت النسبة 46%.

2. انخفاض بند الأرباح بمبلغ (3915729) ديناراً وبلغت النسبة 38%.
- انخفاض الدائنين بمبلغ (2743892) ديناراً وبلغت النسبة 41%.

الاستنتاجات:

من خلال ما تم طرحه يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. تعد شركة مصفاة الزاوية إحدى شركات القطاع العام الدولية الليبية لذلك فهي ليس هدفها الأساسي هو تحقيق الأرباح بل تقديم منتوجات إلى الشعب الليبي بأقل الأسعار وبما يغطي التكاليف التي تتحملها.
2. هناك تذبذب في أداء الشركة فيما يتعلق بصافي الدخل السنوي إذ حققت الشركة صافي دخل قدره (1837008) في سنة 1994 ثم هبط إلى (109490) في سنة 1995 ثم حققت خسارة قدرها (3915729) في سنة 1996 وهذا ناتج عن زيادة إجمالي التكاليف.
3. زيادة إجمالي تكاليف الإنتاج والتشغيل سنوياً إذ بلغ (47609448) ديناراً إذ نتج عنه انخفاض في إيرادات النشاط الجاري.
4. انخفاض مستمر في إيرادات النشاط الجاري إذ بلغ سنة 1996 (418503179) ديناراً بينما كانت الإيرادات سنة 1994 (46622840) ديناراً وهذا بسبب ضعف أداء الشركة.
5. تعد شركة مصفاة الزاوية إحدى الشركات الحكومية إذ لا يمنع هذا من القول أن أداءها غير جيد وضعيف وهذا ما توضحه نتائج النسب المالية للقوة الأيرادية إذ نراها في انخفاض مستمر طيلة سنوات الدراسة إذ بلغت 0,3% ، 0,2% ، 2,3% على التوالي.
6. تركيز زيادة راس المال العامل في المخزون والمديونية والنقدية في الميزانية إذ أخذت بالزيادة وهذا يجعل من بقائها عاطلة ونسنتج من ذلك ضعف في استثمار راس المال لدى الشركة في موجوداتها المتداولة والثابتة

التوصيات:

نوصي بما يأتي:

1. ضرورة اعتماد الشركة على عملية المقارنة المرجعية من خلال قياس أدائها مع السنوات السابقة أو مقارنة أدائها مع أداء الشركات المشابهة التي تعمل في القطاع نفسه وفق اعتماد النسب المالية في عملية التحليل المالي.
2. إن كفاءة الشركات مرتبطة بمدى صحة وجدية القرارات التي تتخذها من أجل بقائها واستمرارها وهذه القرارات هي القرارات التحويلية والاستثمارية لذا يجب أن تهتم

الشركة بقراراتها التشغيلية والقرارات المتعلقة برسم السياسات وهذا يجب أن يكون في جميع الشركات حكومية أم خاصة.

3. يجب أن يتوافر للشركة نظام للمراقبة المالي (المحاسبي) وذلك لتكامل هذا النظام والذي يوفر المصدر الرئيس للمعلومات عن أداء الشركة من خلال الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والاهتمام باستعمال النسب المالية في قياس الأداء وتعد من أهم أدوات قياس الأداء ومع مقارنتها بنسب معيارية إذ تبين نقاط القوة والضعف في الشركة ويستفيد منها كل من الدائنين والمساهمين والحكومة وإدارة الشركة.

4. يجب على إدارة الشركة أن تعمل جاهدة على تخفيض تكاليف الإنتاج إذ إن ارتفاعها يؤدي إلى تخفيض هامش الربح وبالتالي يجبر الشركة على رفع السعر للمحافظة على هامش الربح وهذا ما قد لا يتاح لإدارة الشركة كون الشركة مملوكة من قبل الدولة.

5. وأخيراً نوصي بأن تكون قرارات الشركة الاستثمارية قرارات مدروسة بشكل جيد لكي لا يكون هناك استثمار عاطل وطاقات عاطلة ويمكن للشركة التأكد من ذلك من خلال مراجعتها الدورية إلى دراسة حجم مبيعاتها مقارنة بحجم الاستثمار.

والحمد لله أولاً وآخراً

المصادر:

1. احمد نور - احمد رجب عبد العال - المحاسبة الإدارية مدخل كمي قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - سنة 1988.
2. جميل احمد توفيق - علي الشريف - الإدارة المالية - مكتبة عين شمس - سنة 1990.
3. سيد الهواري - الإدارة المالية - مكتبة عين شمس سنة 1990.
4. عبد الغفار حنفي - رسمية قرياقو - الإدارة المالية - كلية التجارة سنة 1988.
5. عبد الغفار حنفي - نهال فريد مصطفى - الإدارة المالية - مكتبة عين شمس - سنة 1990.
6. محمد صالح الحناوي - جميل احمد توفيق - الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات - دار النهضة للطباعة والنشر - 1993.
7. هشام احمد حسبو - الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبة - مكتبة عين شمس سنة 1980.
8. وليد ناجي الحياي - مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية - منشورات الجامعة المفتوحة - طرابلس - سنة 1991.